Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 736-746
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The implications of external intervention on political settlement paths and national reconciliation in Libyan society: An analytical theoretical approach

Faez Masoud Alsheikhi [1]*, Abdelfattah Abdelraheem Almesmari [2]
[1] Department of Sociology, Faculty of Arts and Sciences - Al-Marj, University of Benghazi, Libya
[2] Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Benghazi, Libya

تداعيات التدخل الخارجي على مسارات التسوية السياسية والمصالحة الوطنية في المجتمع الليبي: مقاربة نظرية تحليلية

فائز مسعود الشيخي[1]*، عبد الفتاح عبد الرحيم المسماري [2]
[1] قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم المرج، جامعة بنغازي، ليبيا
[2] قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: Faiz.massoud@uob.edu.ly

Received: July 29، 2026	Accepted: September 09، 2026	Published: September 19، 2026

Abstract:
This study examines the impact of external intervention on political settlement and reconciliation in Libyan society, analyzing the underlying motives, causes, and mechanisms of foreign interference. Using a descriptive-analytical approach, the research highlights how external interventions exacerbate political divisions, fuel armed conflict, and undermine national sovereignty, thereby creating formidable obstacles to achieving comprehensive stability and effective political reform. The findings indicate that foreign actors exploit political vacuums and internal fragmentation to serve their own strategic and economic interests, perpetuating the crisis and hindering national dialogue. The study concludes with key recommendations emphasizing the necessity of fostering domestic solutions, safeguarding national sovereignty, and mitigating the negative consequences of foreign interference to pave the way for sustainable peace and security in Libya.

Keywords: External Intervention, National Reconciliation, Political Settlement, Libyan Society.

الملخص
تركز هذه الدراسة على بحث تأثير التدخل الخارجي على التسوية السياسية والمصالحة في المجتمع الليبي، من خلال تحليل الأسباب والدوافع والآليات الكامنة خلف التدخلات الخارجية. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تسلط الدراسة الضوء على كيفية إسهام التدخلات الخارجية في تعسير جهود التسوية، وتأجيج الانقسامات السياسية والنزاعات المسلحة، وتقويض مقومات السيادة الوطنية، مما يضع عراقيل أمام تحقيق الاستقرار الشامل والإصلاح السياسي. وتوصلت النتائج إلى أن الأطراف الخارجية تستغل الفراغ السياسي وحالة التشظي الداخلي لخدمة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، مما يطيل أمد الأزمة ويعرقل الحوار

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الوطني. وتختتم الدراسة بتقديم توصيات أبرزها ضرورة دعم الحلول الوطنية الخالصة، والحفاظ على سيادة الدولة، والحد من تداعيات التدخلات الخارجية لتمهيد الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدام في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: التدخل الخارجي، المصالحة الوطنية، التسوية السياسية، المجتمع الليبي.

المقدمة

تشكل التسوية السياسية أحد أهم الموضوعات التي تلعب دوراً فاعلاً في تحسين الوضعين السياسي والاقتصادي في المجتمع الليبي، لا سيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة الدولة واستقرارها بين كافة الأطراف الفاعلة التي ما زالت تصارع من أجل الخروج من دائرة الخلاف المتواصل للوصول إلى السلطة. وتتوالى محاولاتها لإيجاد صيغة سياسية توحد جميع المكونات المجتمعية، وخاصة فيما يتعلق برفع مستوى الوعي بخطورة استمرار النزاع، والعمل على إحداث تغيرات إيجابية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، معتمدة في ذلك على خطط مبرمجة وهادفة تراعي الأحداث الراهنة في إطار زمني محدد. غير أن عمليات التسوية في ليبيا قد عانت على مستوى الحوار البناء وتقارب المصالح؛ إذ لم تنجح في تحقيق نتائجها المرغوبة رغم الظروف التي تسخرها الدولة للوصول إلى حل سياسي بين مكونات صناعة القرار.

ويعود تعثر مسارات التسوية إلى تراكمات بنيوية وهيكلية عديدة، لعل في مقدمتها أزمة بناء الدولة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى تجذر الهوية الوطنية الجامعة؛ حيث يرى Alwrfali (2026) أن تداعيات أزمة الهوية الوطنية والانقسامات المجتمعية تشكل عائقاً رئيسياً أمام إرساء دعائم الدولة الحديثة وتحقيق مصالحة وطنية مستدامة. علاوة على ذلك، يبرز التدخل الخارجي في الشؤون الليبية كعنصر حاسم ومؤثر بشكل كبير؛ إذ شكلت أشكاله المباشرة وغير المباشرة حجر عثرة أمام كافة مساعي التسوية والمصالحة بين الفرقاء الليبيين، وعملت القوى الخارجية على توسيع هوة الخلاف وتشتيت جهود الاستقرار والسيطرة عليها لتوجيهها بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والجيوسياسية المتقاطعة (رمضان، 2023).

ولا تقتصر إشكاليات الانتقال الديمقراطي والعدالة على الجانب السياسي فحسب، بل تمتد لتلامس ملف العدالة الانتقالية وجبر ضرر الضحايا، إذ يرى Douma (2026) أن ضمان نجاح أي مسار لتسوية النزاعات وإعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالصراعات يشترط احترام حقوق الإنسان وتفعيل آليات جبر الضرر للضحايا كركيزة أساسية لا غنى عنها لتحقيق عدالة ناجزة. من جانب آخر، تتداخل هذه التحديات السياسية مع بيئة اقتصادية واجتماعية محفوفة بالمخاطر؛ حيث يسهم انتشار ظاهرة اقتصاد الظل وتداعياتها السلبية على الناتج المحلي الإجمالي في تعميق الأزمات الاقتصادية وتآكل موارد الدولة، فضلاً عن تفشي مظاهر الفساد الإداري والمالي في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة نتيجة ضعف الأطر الرقابية وغياب سيادة القانون.(Abu Zandah et al., 2026,Younis, 2026)

وفي ظل هذه التعقيدات، تبرز الحاجة الملحة لتعزيز دور الأجهزة الرقابية والمؤسسات المؤسسية الفاعلة لمواجهة التحديات المالية والإدارية الراهنة، إلى جانب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والإطارات التطوعية كشريك أساسي في دعم السلم الأهلي والتخفيف من حدة الأزمات المجتمعية (Eabdallah, 2026; swidek & Abdel Rahman, 2026). كما يتطلب الأمر التصدي الحازم للظواهر الانحرافية والجانحة المرتبطة بتفكك النسيج الاجتماعي، عبر إعادة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في توجيه النشء والشباب.(Ahmed, 2026)

ومن هذا المنطلق، تركز هذه الدراسة على تحليل تأثير التدخل الخارجي على التسوية السياسية في المجتمع الليبي؛ حيث يتم التطرق إلى مفاهيم التدخل الخارجي والتسوية السياسية وأبرز عناصرهما وأسبابهما، إضافة إلى تأطير الدراسة ضمن التوجهات النظرية المناسبة، واستعراض مقومات التسوية السياسية والتحديات الدولية والسياسية والمؤسسية التي تعترض مسارها، محاولةً تقديم قراءة تحليلية متكاملة لآفاق الحلول الوطنية الممكنة.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

تحديد موضوع الدراسة:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتحدد موضوع الدراسة في تحليل تأثير التدخل الخارجي في الشأن الليبي على مسار التسوية السياسية الراهنة. تسعى الأطراف في المجتمع الليبي إلى إيجاد صيغة مشتركة لاتفاق سياسي يحل المشكلات العالقة؛ غير أن المؤسسات الرسمية عانت من صعوبات جمة نتيجة تدخل أطراف خارجية تدعي السعي نحو الإصلاح بينما تحمل أجندات تتعارض مع مصلحة التسوية. وقد أدى ذلك إلى إحباط المجهودات الوطنية كافة، وجعل التدخلات الخارجية عائقاً أمام برامج التسوية. وعليه، تسعى الدراسة إلى رصد التغيرات التي تحدثها الأطراف الخارجية على وضعية التوافق السياسي، ومدى تأثيرها على تهيئة بيئة الاستقرار، سيما في ظل ظروف الحروب، والفوضى الثقافية والسياسية، وتعاقب الحكومات غير المنسجمة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهوم التدخل الخارجي وأشكاله في ليبيا.
2. التعرف على تأثير التدخل الخارجي على التسوية السياسية.
3. الكشف عن أبرز معوقات التسوية السياسية في المجتمع الليبي.

تساؤلات الدراسة:

1. ما مفهوم التدخل الخارجي وأشكاله في ليبيا؟
2. ما تأثير التدخل الخارجي على التسوية السياسية؟
3. ما أبرز معوقات التسوية السياسية في المجتمع الليبي؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المادة العلمية ومراعاة التسلسل الفكري لعناصر الموضوع، وتحديد المفاهيم ذات العلاقة، ثم الانتقال إلى تحليل العناصر الأخرى. وقُسّمت الدراسة إلى مقدمة تتضمن منهجية البحث، وعناصر الموضوع، وخاتمة تضم النتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

المفاهيم الواردة في الدراسة:

مفهوم التدخل الخارجي: يتضمن مصطلح التدخل الخارجي غالبية أشكال النشاط المقصود الذي يهدف إلى التأثير على أداء الدول والحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وقد تعددت آراء الباحثين حوله؛ إذ يعرفه شتروب بأنه تعرض دولة للشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى دون سند قانوني، بينما يراه شارل روسو تصرفاً تقم به دولة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأخرى لإجبارها على تنفيذ أو الامتناع عن عمل معين، ويعرفه الغنيمي بأنه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية بغرض الإبقاء على الوضع القائم أو تغييره (أمين، 2016). ومن خلال ما سبق، يتضح أن التدخل الخارجي هو انتهاك لخصوصية دولة ما وفرض سلطة خارجية عليها بما يخدم مصالح الدول المتدخلة.

التسوية السياسية: هي عملية مقصودة تهدف إلى إيجاد مسار جديد لكسر الجمود السياسي في المجتمعات التي تعاني من نزاعات، وتمر عبر جولات وحوارات متتابعة لجمع الفرقاء على مائدة حوار واحدة بمشاركة الأطراف الدولية والإقليمية للوصول إلى حلول فعلية (عبد الحفيظ، 2024). ومما سبق، يتضح أن التسوية السياسية تسعى لتحقيق تغيير إيجابي عبر ردم الثغرات السياسية والاقتصادية، والحد من مظاهر الانقسام والفوضى، ودفع النخب نحو أدوار أكثر فاعلية.

التوجه النظري للدراسة:

1. نظرية الصراع:

يرى رواد هذه النظرية أن الصراع داخل الأنساق الاجتماعية يمثل صورة تهدد حالة الاستقرار والتوازن بين الأجزاء المكونة للنسق؛ إلا أنه في بعض الحالات، ومن وجهة نظر هذا المنظور، قد يكون الصراع وظيفياً عندما يحدث بطريقة منظمة بين أجزاء النسق، مما يؤدي إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي. لذلك، يُؤكد على أن الصراع عندما يكون هدفه إقصاء الطرف الآخر يصبح أكثر عدوانية، كما أن الصراع يولد

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نوعاً من التوتر الحاد الذي يهدم البناء الاجتماعي للنسق ويصدعه، ويؤدي إلى انهيار العلاقات الاجتماعية بين أجزائه. وفي هذا الإطار، نجد أن الأزمة الليبية تترجم أنماط الصراع على السلطة وكذلك تصادم المصالح الداخلية مع الخارجية (الهادي، 1998). كما تؤكد الأدبيات على ارتباط نجاح مسارات المصالحة الوطنية بمدى الالتزام بمعايير العدالة الانتقالية وجبر الضرر (Douma, 2026).

2. نظرية المصالح:

ترتكز هذه النظرية على منطلقات أساسية مفادها وجود علاقات ومصالح بين الدول تدفعها لتغيير سياساتها وأفكارها تجاه قضايا أساسية في دول أخرى، مما قد يؤدي لنشوب حروب ونزاعات كبيرة بينها نتيجة تضارب هذه المصالح. فهذا المنظور لا يعترف بأي تفاعل إيجابي بين الدول خارج إطار المنفعة المتبادلة التي تغير المواقف بحسب نسبة تحقيق تلك المصالح. وعند إسقاط هذه الأفكار على الأزمة الليبية، نجد أن الوضع السياسي تحركه المصالح المتضاربة، وأنه كلما كانت التسوية تلبي مصالح الأطراف الخارجية والداخلية كلما تم دعمها (خيري، 2021).

معوقات التسوية السياسية:

1. صعوبة إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية:

يشكل استمرار الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية الفاعلة في المجتمع الليبي، وتباين مواقفها وتقاطع مصالحها، مشكلة كبيرة، ناهيك عن سياسة الانتقام والإقصاء العالقة في مربع عدم الثقة وتأثيراتها السلبية على المسار الديمقراطي وبناء الدولة وترسيخ مؤسساتها. وتعتبر هذه المعضلة من أبرز التحديات الأساسية التي تواجه البلاد في المرحلة الراهنة. وتمثل عملية توحيد الجيش والشرطة تحت سلطة تنفيذية واحدة، ونزع سلاح الفصائل والتشكيلات المسلحة خارج سلطة الدولة، وإنهاء الفوضى الأمنية، أهم التحديات التي تواجه التسوية السياسية الوطنية الليبية؛ خصوصاً وأنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية وما تشكله من خطر يهدد أمن واستقرار ليبيا في ظل التدخلات الخارجية. إذ يعزز نجاح هذه العملية من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع، وهو ما يتطلب إرادة سياسية صلبة تهدف إلى تجاوز أشكال الانقسام كافة، والاستعداد للتنازل عن المغانم السياسية والمادية المحصلة بفعل الاستثمار في الانقسام مقابل إيجاد الحلول الناجعة. لذلك، فإن توحيد هذه المؤسسات يعد تحدياً كبيراً أمام أي عملية تسوية سياسية (عامر، 2011) .وفق العرض السابق، يتضح أن توحيد المؤسسات الأمنية يشكل عقبة كبرى أمام أي عملية تسوية أو إصلاح سياسي في المشهد الليبي، حيث تتداخل الأطراف وتختلف في نظرتها ومصالحها في قراءة الواقع المعاش، إضافة إلى تأثير التدخل الخارجي في تأجيج الصراع وتعطيل توحيد هذه المؤسسات.

2. صعوبة إجراء الانتخابات:

تعد الانتخابات مخرجاً لمعالجة الشروخ السياسية والاجتماعية التي تسببت بها حالة الانقسام والتشظي بين أطياف المجتمع الليبي؛ بيد أن إجراءها يفترض أن يتم بعد ردم هذه الشروخ من خلال التسويات السياسية والمجتمعية وغيرها. إن إنجاز المصالحة والخروج من حالة الانقسام سيساهم في التخفيف من حدة التوترات وينعكس بإيجابية على ليبيا وشعبها؛ وعليه، فإن إجراء الانتخابات من دون حل هذه القضايا قد يزيد من تعقيدات الأزمة بل ويفاقمها. غير أن عملية إجراء انتخابات عادلة ونزيهة تتطلب تسوية شاملة بين كافة التشكيلات السياسية، وهذا يبدو بالغ الصعوبة في ظل أطراف خارجية تدير المشهد الداخلي لخدمة نفوذها ومصالحها (عمر، 2019) .ومن خلال ما سبق، يتبين أن عملية إجراء الانتخابات تتطلب مرحلة من الاستقرار السياسي وانتهاء الصراع المسلح بين كافة الأطراف، وهذا لن يتحقق من دون تسوية سياسية وطنية بعيدة عن التدخل الخارجي.

3. الانقسام السياسي:

يعمل التدخل الخارجي على زيادة هامش الانقسام بين الكتل السياسية في ليبيا بشتى الطرق، لكونه يمثل التحدي الأهم الذي سيواجه الحكومات المتعاقبة. فالانقسام السياسي وعدم الاتفاق على قضايا مهمة، خصوصاً فيما يتعلق بالمؤسسات والمناصب السيادية والعائدات النفطية، يعرقل أي تسوية سياسية في المجتمع، وتعد مهمة قيادة الجيش الملف الشائك والمعقد وراء عرقلة مسار التسوية والمصالحة الداعمة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

للتوافق بين أبناء المجتمع الواحد (عبد الحفيظ، 2024) .واستنادا إلى ذلك، يمثل الانقسام السياسي عائقاً حقيقياً في طريق أي حل سياسي هادف؛ فاتساع رقعة الصراع تسد الطريق أمام أي مبادرة للإصلاح، وهذا بدوره يمنح فرصاً إضافية لأطراف خارجية تجد لنفسها مناخاً ملائماً لممارسة مطامعها السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن حالة الانقسام والفوضى أسهمت في تفشي العوامل الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري داخل مؤسسات الدولة (Younis, 2026)، فضلاً عن غياب الشفافية وضعف الرقابة المؤسسية في إدارة مقدرات الدولة (Eabdallah, 2026).

4. التدخلات الخارجية:

يعد العامل الخارجي من أبرز أسباب عرقلة الحل السياسي في الحالة الليبية، إذ كان له الدور الرئيس في صياغة المشهد الليبي ببيئته الاقتصادية والسياسية والأمنية المكشوفة والتابعة لجهات خارجية. وهو ما أتاح له اللعب على تناقضات الأطراف الليبية المنقسمة والمتصارعة للمضي في تنفيذ مشاريعه السياسية وخلق وقائع جديدة على الأرض، مما يعزز وجوده ونفوذه في مستقبل ليبيا، حيث أصبحت هذه الدول تمثل جزءاً من أي تسوية منتظرة بما يخدم مصالحها (عبد الحفيظ، 2024) .وبناءً على الوضع الراهن الذي يمتاز بالتشتت وعدم وضوح الأهداف وقلة الدراية الكافية بسبل العمل السياسي، يتم تمهيد الطريق أمام التدخلات الخارجية لإعادة تشكيل الخارطة السياسية في المجتمع الليبي، فهذا التدخل يزيد من حدة الخلافات ولن يسمح بأي تسوية سياسية لا تخدم مصالحه.

5. الجماعات المسلحة:

تنشط الجماعات المسلحة التي قبلت العمل مع عدة حكومات منذ سقوط النظام السابق ولا تهمها سوى المكاسب المادية والسياسية التي لا يمكن أن تتنازل عنها بأي شكل من الأشكال. كما أن تلك التي أبقت على ولائها لحكومات متعاقبة وتحصلت على نفوذ خاص لن تتقبل أي حل سياسي يفضي إلى حلها وتجريدها من قوتها ومكانتها في المشهد الليبي. إضافة إلى ذلك، فإن الجماعات المسلحة التي انطوت بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت مظلة هذه الحكومات لن ترضخ بسهولة لمطالب التوحيد السياسي والأمني، وهنا لا يمكن تجاهل دور الدعم الخارجي لهذه الجماعات لضمان استمرار حالة الفوضى واختلال الأمن في المجتمع الليبي (السبيطلي، 2017) .ويتضح جلياً مدى تأثير الجماعات المسلحة في إجهاض أي خطوة لتقريب وجهات النظر تمهيداً لإيجاد صيغة تفاهم سياسي، فهذه التشكيلات تمثل تحدياً كبيراً أمام برامج التسوية، فضلاً عن الارتباط الوثيق بين نشاطها وبين الأطراف الخارجية التي تدعمها لتصبح أداة ضغط فاعلة.

مراحل التدخل الخارجي في المجتمع الليبي:

1. المرحلة الأولى (مرحلة التدخل الأممي أو الدولي):

وهي مرحلة حظي التدخل فيها بإجماع شبه دولي وقبول داخلي نسبياً، حيث تدخل حلف شمال الأطلسي لإسقاط نظام الحكم في ليبيا، ووضع البلاد تحت البند السابع (رمضان، 2023). ويتبين أن التدخل الدولي يمثل مرحلة مهمة في بسط النفوذ على الإرادة المحلية من خلال البنود والاتفاقيات الدولية التي تخضع الشؤون الليبية للسيطرة السياسية.

2. المرحلة الثانية (مرحلة ملء الفراغ):

وهي مرحلة شكلت فرصة سانحة للدول الإقليمية الطامحة لزيادة نفوذها وتأثيرها عبر التدخل غير المباشر، وشهدت تقويضاً للعملية السياسية برمتها وفق إطار معين، وتحول القرار السياسي من الداخل إلى الخارج (رمضان، 2023). ووفق العرض السابق، نجد أن التدخل الخارجي يستغل عامل الفراغ والفوضى السياسية لشرعنة بسط نفوذه في ظل عدم جاهزية الأجسام السياسية.

3. المرحلة الثالثة (مرحلة التدخلات المباشرة):

شهدت هذه المرحلة تراجع تأثير كل من الإمارات وفرنسا ودخول روسيا وتركيا إلى المشهد، وارتفاع حضور المرتزقة والقوات الأجنبية والحروب لتصعيد الصراع بين أبناء المجتمع الواحد (رمضان، 2023). ويتضح مما سبق أن التدخل الخارجي في ليبيا لم يتم بصورة فجائية سريعة، بل جاء على مراحل متعاقبة منسجمة مع تطور الأحداث السياسية والعسكرية، مستغلاً الفوضى والفراغ السياسي والأمني من جهة، والاحتقان والاقتتال المتصاعد من جهة أخرى، مما ولد بيئة خصبة لهذه الدول المتدخلة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثير التدخل الخارجي على التسوية السياسية:

1.انهيار مقومات السيادة الوطنية الليبية وضعف دورها في التسوية :كان للتدخل الخارجي الأممي في ليبيا في عام 2011، كما أشرنا سابقاً عبر قرار مجلس الأمن، أثر كبير في تدهور الأوضاع السيادية للدولة الليبية؛ لأن الدول التي تدخلت في ليبيا لم تظهر رغبة ودوراً حقيقيين في تحقيق الاستقرار بعد إسقاط نظام حكم القذافي، بل زادت من إمكانية تدهور وانهيار مؤسسات الدولة (رمضان، 2023، ص. 25). فقد نهجت فصل العمل العسكري عن التعهد الصريح أو الضمني بضمان الأمن والإشراف على عملية الانتقال السياسي في مرحلة ما بعد سقوط النظام، دخلت على إثرها ليبيا في حالة من هشاشة المؤسسات على مختلف الأصعدة، وضعف في توفير الاحتياجات الأساسية لمختلف القطاعات العامة للدولة، مما أدى إلى جعل ليبيا بأقاليمها الشاسعة فضاءً لممارسات غير شرعية، وملاذاً آمناً ليس فقط للجماعات الإرهابية بل أيضاً للمهربين، لأن ذلك يمكنها من الحصول على مورد مالي مستقر ما يجعلها قادرة على البقاء والاستمرار في تنفيذ مخططاتها الإجرامية من دون أي رقابة عليها (رمضان، 2023، ص. 25).

كما ساهم التدخل الأممي بطريقة غير مباشرة وبشكل كبير في نشر الفوضى، خاصة على الحدود؛ إذ أصبح تأمين الحدود أحد أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، وهذا ما يجعل ليبيا مكاناً مناسباً أسواق السلاح، والمخدرات، وتجارة البشر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة، الأمر الذي جعل عملية التسوية السياسية أمراً غاية في التعقيد والصعوبة نظراً لعدم الاستقرار (رمضان، 2023، ص. 25). بناءً على العرض السابق، يشكل التدخل الخارجي حجر عثرة أمام نجاح محاولات التسوية السياسية بالمجتمع الليبي من خلال دعم الفوضى والفراغ السياسي، إضافة إلى دعم التشكيلات المسلحة وعدم الاستقرار وتغييب السيادة الوطنية.

2.تغذية دورة الصراع السياسي المسلح واستمرار الفوضى ومنع الحل السياسي :يواجه الأمن القومي الليبي العديد من التحديات والمخاطر والمهددات الرئيسة والتي أثرت سلباً على حاضرة ومستقبله، حيث إن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المتدخلة في ليبيا سياسياً تغذي دورة العنف وتسهم في عدم استقرار ليبيا، من خلال دعم الجماعات المسلحة المتصارعة في ليبيا، مما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي ودولي وحروب تخاض بالوكالة لتحقيق أهداف معينة (رمضان، 2023، ص. 25). ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الأطماع المادية والنفوذ السياسي وضمان موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، وكل ذلك يؤثر على التسوية السياسية التي تتأثر بكل ما يحصل من صراعات وحروب على الأرض نتيجة دعم الأطراف الخارجية للصراع بين الأطراف الفاعلة بليبيا (رمضان، 2023، ص. 25).

3.التنافس الإقليمي والدولي وانعكاسه على الصراع الداخلي :فنجد أن اشتداد حدة التنافس الإقليمي وزيادة حدة الخلافات السياسية بين المحاور الخارجية -والتي يختلف دعمها حسب انتمائها ومصالحها- والقوى المناهضة لكل محور (وهذه الدول متمثلة في: مصر، السعودية، الإمارات، تركيا، قطر، روسيا)، وامتداد هذا التنافس إلى ليبيا، والتنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين على النفوذ في ليبيا؛ أدى لعرقلة حل الأزمة الليبية والتسوية المحتملة، من خلال استغلال الأطراف الليبية لهذا التنافس المتواصل لتحريك الصراع الداخلي، مما يزيد من عمر الأزمة السياسية بالمجتمع الليبي الذي يتحول إلى ساحة معارك سياسية (رمضان، 2023، ص. 25).

4.تعطيل الحل السياسي :أدت التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي إلى تعطيل الحل السياسي بشكل كبير وتباعد أي وجهات نظر متقاربة، ومنع أي اتجاه إلى الحل السياسي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة وجهودها (رمضان، 2023، ص. 26). كما أكدت لجنة خبراء تابعين للأمم المتحدة في تقرير لها مفاده أن تحقيق الحل السياسي في ليبيا بعيد المنال في المستقبل القريب، وأن موازين القوى وتضارب المصالح الإقليمية والدولية يعرقلان الالتزام بالحل السياسي في ليبيا، رغم الجهود الأممية المبذولة لتجاوز الأزمة الحالية؛ وبالتالي، فإن تقسيم الدولة على أساس جغرافي وقبلي وسياسي يبقى غير مستبعد إذا فشل رهان الانتخابات، مما يؤكد دعمها الضمني لمساعي التقسيم والتفرقة بين الأطراف السياسية الليبية (رمضان، 2023، ص. 26).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويتضح دور التدخل الخارجي في تشتيت الجهود المبذولة لإيجاد صيغة سياسية متفق عليها بين الأطراف الليبية، وذلك بدعم مظاهر الاختلاف وتضارب المصالح وتغذية الخلاف بين كل الكتل الفاعلة بالمجتمع الليبي، مما ينعكس سلباً على مساعي التسوية السياسية.

5.تزايد الأطماع التوسعية للأطراف الخارجية وتجاهل التسوية :إن طبيعة التدخلات الإقليمية الخارجية تعتمد في مضمونها على تغذية الاختلاف والصراع كضمان لاستمرار وجودها، كما أنها تحمل خصوصية خطيرة تميزها عن التدخلات الخارجية الدولية، تكمن آثارها وتداعياتها الخطيرة في كونها تحمل في الغالب نزعة الأطماع التوسعية الجغرافية وبسط النفوذ الغربي على حساب السيادة الوطنية لليبيا، وفي هذا الصدد تستخدم الاختلافات السياسية والفكرية والإقليمية وسيلة لدعم سياساتها التوسعية في ليبيا بشكل واضح، وتجاهل أي مساعي للتسوية السياسية الوطنية (رمضان، 2023، ص. 26).

كذلك تدهور الوضع الأمني في ليبيا بسبب تعذر الوصول إلى حلول سلمية مرضية لجميع أطراف النزاع، وما من شك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يصطبغ بالهشاشة بسبب تردي فاعلية الأجهزة الأمنية في ليبيا، وهذا ما شجع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث توافد عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب العربي على ليبيا، وهذا بدوره يجعل من عملية الإصلاح أمراً صعباً (رمضان، 2023، ص. 26).

6.تقسيم الدولة واتساع دائرة الصراع :حيث تقود عملية التدخل الخارجي الأطراف الليبية المتنازعة على السلطة إلى نهاية طريق الحوار والتسوية، وتدفع بهم إلى عملية التفكير في حلول عازلة لكل طرف، من خلال الشروع في تقسيم الدولة وتفتيتها إلى أقسام صغيرة وفرض سيادة لكل منها، حتى تسهل عملية السيطرة والإخضاع، وهذا بدوره يلغي أي مساعي تهدف لتسوية سياسية بالمجتمع الليبي، ويزيد من حدة الصراع (همام، 2023، ص. 200). ويبين العرض السابق مدى تأثير التدخل الخارجي على خطط التسوية السياسية من خلال توسيع دائرة النزاع وزيادة عدد الأطراف المتصارعة والمعنية بالتسوية السياسية، وذلك يعقد العملية السياسية التي تحاول لم الشمل وإعادة الاستقرار للدولة. وتبرز هنا انعكاسات النزاعات على تراجع دور المؤسسات الاجتماعية وظهور مظاهر الانحراف والفوضى السلوكية (Ahmed, 2026)، فضلاً عن التحديات الإنسانية التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني في ظل غياب الاستقرار (swidek & Abdel Rahman, 2026).

7.تعطيل التسوية السياسية مع اتساع الفجوة الأمنية :لقد ساعدت فوضى انتشار الأسلحة في ليبيا على زيادة تعقيد الوضع الداخلي الأمني وهشاشته، خاصة في ظل تصاعد حدة التجاذبات المناطقية بين الجيش والميليشيات المسلحة؛ وعليه، تزايد انتشار القوى المتصارعة الراغبة بقوة في الوصول إلى سدة الحكم وتقاسم النفوذ، فقد ساهم في فشل سياسات الحكومات الانتقالية المنتخبة في السيطرة على تنامي سلطة الميليشيات الراديكالية المسلحة بشكل كبير (بوشوشة، 2022، ص. 1869). إذ إن اتساع الفجوة الأمنية ساهم هو الآخر في تكريس الفشل الدولي في ليبيا بشكل انقلب لصالح الفصائل السياسية المعارضة، والتي قد لا تلاقي أي دعم وطني، وبالتالي الرجوع لنقطة الصفر وعرقلة الحل السياسي (بوشوشة، 2022، ص. 1869). ومن خلال ما سبق، نجد أن التدخل الخارجي غالباً ما يحدث فجوة أمنية بالغة التأثير على مفاصل الدولة، وبالتالي حدوث الفوضى وانعدام الاستقرار، وذلك يعطل أي مبادرة سياسية تهدف إلى تسوية الأوضاع السياسية بالمجتمع.

8.استنزاف الموارد وزيادة الصراع للسيطرة عليها :حيث قاد الصراع الدائر إلى استنزاف أصول الاقتصاد الليبي ومقدراته، وتراجعت إيرادات النفط على خلفية تدني الإنتاج، وساهمت المعارك حول السيطرة على الهلال النفطي في ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد (حسين، 2019، ص. 20). ولعل من السخرية القول إن الموارد الطبيعية هي سبب في ضعف حكومات الوفاق الوطني، وسبب في جعلها أقل قدرةً على حل النزاعات السياسية والاجتماعية وتوفير التعليم والصحة العامة للسكان، وذلك بفعل العامل الخارجي الذي قاد إلى إضعاف سيطرتها على كامل الجغرافيا الليبية، من خلال دعم كل دولة لمجموعات وكتائب مسلحة، وهو ما جعلها غير قادرة على بسط القانون والنظام في منطقة الهلال النفطي وفتح الباب أمام الكتائب والميليشيات المسلحة لتحديها والسيطرة على تلك الموارد (حسين، 2019، ص. 20). وقد فشلت أغلب الحكومات في تطوير بيروقراطية قادرة على التدخل بفاعلية في النزاعات السياسية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والعسكرية، التي أدت إلى ابتعاد الأطراف السياسية عن مجرى التقارب السياسي وتوحيد الجهود الوطنية بينها (حسين، 2019، ص. 20).
حيث يترتب على التدخل الخارجي زيادة الصراع على مقدرات الدولة وأهم مصادر الثروات الموجودة بها، وفي المجتمع الليبي اشتد الصراع على النفط وكل المشتقات المتعلقة به كونه أهم أركان الدولة الليبية اقتصادياً، حيث تعمل الأطراف الخارجية على تعطيل أي تسوية وطنية لضمان استمرار سيطرتها على هذه الثروة. إضافة إلى تداعيات صراع الطاقة وغياب استراتيجيات التحول الاقتصادي المستدام على ديناميكيات السوق الليبي (Zandah,et al 2026).
9.تدهور الوضع الاقتصادي :أفرز التدخل الدولي في ليبيا عدة آثار على الصعيد المادي وقد ظهر بشكل واضح في كل مفاصل الدولة، وما صاحبه من حرب واقتتال بين الليبيين بدعم من أطراف دولية عديدة تدفعها مصالح متضاربة، بتداعيات حادة على الاقتصاد الوطني ذي الطبيعة الريعية الهشة، الذي يساهم فيها النفط والغاز لفترات طويلة بنصيب كبير من الناتج المحلي، ومما يزيد عن كل الصادرات ويشكل معظم الإيرادات الحكومية (الزروق، 2017، ص. 107). ذلك جعل اقتصاد البلاد يتعرض لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلى جانب تعثر عملية الإنتاج والتصدير نتيجة لعدم الاستقرار والفوضى التي عمت معظم مناطق البلاد بشكل غير مسبوق في تاريخ المجتمع الليبي، وأدت إلى تراجع كل المردود الاقتصادي للدولة (الزروق، 2017، ص. 107). يضاف إلى ذلك تعقيدات الجوانب الإدارية والقانونية المرتبطة بالقرارات الحكومية وطرق الطعن فيها (Abu Zandah et al., 2026).
وأخيراً، نستطيع القول إن تأخر التسوية السياسية بالمجتمع الليبي ينجم عنها تراجع الوضع الاقتصادي وتدهور المستوى المعيشي أيضاً، إضافة إلى تخلخل استقرار الدولة نتيجة الاستنزاف غير المضبوط لمواردها وثرواتها، كذلك تلعب الأطراف التي تسعى لتحقيق مكاسب مادية إلى إطالة فترة الصراع لتستمر في تدخلها في الشؤون الليبية.

النتائج:
من خلال العرض السابق لموضوع التدخل الخارجي وتأثيره على التسوية السياسية، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تم إيجازها في الآتي:
1. إن التدخل الخارجي هو عملية يتم من خلالها انتهاك خصوصية دولة ما من خلال فرض سيادتها عليها ومحاولة رسم إطار معين لعمل الدول وفق مصالح معينة تخدم رغبات الدول التي تتدخل في شؤون لا تعنيها.
2. إن عملية التسوية السياسية تسعى لتحقيق مسار إيجابي للتغيير السياسي المرغوب في المجتمع، من خلال تعديل وسد كافة الثغرات السياسية والاقتصادية، والحد من مظاهر الانقسام والفوضى.
3. إن توحيد المؤسسات الأمنية يشكل تحدياً كبيراً أمام أي عملية تسوية أو إصلاح سياسي بالمشهد الليبي، حيث تتداخل الأطراف مع بعضها البعض وتختلف في نظرتها ومصالحها في قراءة الواقع المعاش.
4. إن عملية إجراء الانتخابات تتطلب مرحلة استقرار سياسي وانتهاء الصراع المسلح بين كافة الأطراف، وهذا لن يتحقق من دون تسوية سياسية وطنية بعيداً عن التدخل الخارجي.
5. يمثل الانقسام السياسي عائقاً حقيقياً في طريق أي حل سياسي هادف، فاتساع رقعة الصراع تؤدي إلى سد الطريق أمام أي مبادرة للإصلاح، وهذا بدوره يؤدي إلى منح فرص إضافية لأطراف خارجية تجد لنفسها مناخاً ملائماً لتمارس مطامعها السياسية.
6. إن التشتت وعدم وضوح الأهداف، وقلة الدراية الكافية بسبل العمل السياسي، يمهد الطريق أمام التدخلات الخارجية لتعيد تشكيل الخارطة السياسية بالمجتمع الليبي، فهذا التدخل يزيد من الاختلاف بين كافة الأطراف ولن يسمح بأي تسوية سياسية لا تخدم مصالحه.
7. تلعب الجماعات المسلحة دوراً في إجهاض أي خطوة تعمل على تقريب وجهات النظر تمهيداً لإيجاد صيغة تفاهم سياسي، فهذه التشكيلات المسلحة تمثل تحدياً كبيراً أمام برامج التسوية السياسية بالمجتمع الليبي، إضافة لوجود ارتباط وثيق بين نشاط هذه الجماعات المسلحة وبين الأطراف الخارجية التي تدعمها بشكل كبير حتى تصبح أداة ضغط لها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8. إن التدخل الخارجي في ليبيا لم يتم بشكل فجائي سريع، وإنما جاء على مراحل متعاقبة منسجماً مع تطور الأحداث السياسية والحربية على الواقع، مستغلاً الفوضى والفراغ السياسي والأمني من جهة، والاحتقان والاقتتال المتصاعد بين أطراف الصراع من جهة أخرى، مما ولد بيئة خصبة لهذه الدول المتدخلة بالشأن الليبي.
9. يشكل التدخل الخارجي حجر عثرة أمام نجاح محاولات التسوية السياسية بالمجتمع الليبي من خلال دعم الفوضى والفراغ السياسي، إضافة لدعم التشكيلات المسلحة وعدم الاستقرار، وتغييب السيادة الوطنية.
10. ساهم التدخل الخارجي في تشتيت الجهود المبذولة لإيجاد صيغة سياسية متفق عليها بين الأطراف الليبية، وذلك بدعم مظاهر الاختلاف وتضارب المصالح وتغذية الخلاف بين كل الكتل الفاعلة بالمجتمع الليبي، مما ينعكس سلباً على مساعي التسوية السياسية.
11. يؤثر التدخل الخارجي على خطط التسوية السياسية من خلال توسيع دائرة النزاع، وزيادة عدد الأطراف المتصارعة والمعنية بالتسوية السياسية، وذلك يعقد العملية السياسية التي تحاول لم الشمل وإعادة الاستقرار للدولة.
12. إن التدخل الخارجي غالباً ما يحدث فجوة أمنية بالغة التأثير على مفاصل الدولة، وبالتالي حدوث الفوضى وانعدام الاستقرار، وذلك يعطل أي مبادرة سياسية تهدف إلى تسوية الأوضاع السياسية بالمجتمع.
13. يترتب على التدخل الخارجي زيادة الصراع على مقدرات الدولة وأهم مصادر الثروات الموجودة بها، وفي المجتمع الليبي اشتد الصراع على النفط وكل المشتقات المتعلقة به، كونه أهم أركان الدولة الليبية اقتصادياً، حيث تعمل الأطراف الخارجية على تعطيل أي تسوية وطنية لضمان استمرار سيطرتها على هذه الثروة.
14. إن تأخر التسوية السياسية بالمجتمع الليبي ينجم عنها تراجع الوضع الاقتصادي وتدهور المستوى المعيشي أيضاً، إضافة إلى تخلخل استقرار الدولة نتيجة الاستنزاف غير المضبوط لمواردها وثرواتها، كذلك تلعب الأطراف التي تسعى لتحقيق مكاسب مادية إلى إطالة فترة الصراع لتستمر في تدخلها في الشؤون الليبية.

التوصيات:

1. زيادة الاهتمام بالحلول الوطنية والمحاولات الجادة من الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي الحالي ودعمها نحو التسوية الشاملة.
2. العمل على إنهاء مظاهر الصراع الداخلي وإيقاف النزاعات المسلحة وقطع الطريق على أي تدخل خارجي يتخذ من الحرب ذريعة لتدخله.
3. دراسة القوانين والتشريعات الدولية والتعامل معها بشكل يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم هذه الأيام في ظل السياسات العامة للدول العظمى التي تمارس تدخلات على الدول الصغيرة، وكيفية التعامل معها والحد من آثارها.
4. تفعيل الاتفاقيات الدولية في مجال الحفاظ على سيادة الدولة الليبية وحقها في صنع مستقبلها بعيداً عن الوصايات الخارجية.
5. ضرورة توعية جميع مؤسسات المجتمع السياسية في عملية تقليل نطاق الهيمنة الخارجية على الوضع الداخلي للدولة الليبية.
6. دراسة الأوضاع الأمنية والسياسية للدولة الليبية في الوقت الحالي، والعمل بجدية على سد الفراغ الأمني والفوضى التي تتيح فرصة تعطي الدول الغربية شرعية التدخل في الشأن الليبي بحجة الوساطة والإصلاح.
7. إقامة المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول الوضع السياسي والأمني في ليبيا للوقوف على أبرز معوقات التسوية السياسية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest
The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية

[1] أمين، ص. م. (2016، 19 أكتوبر). *مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي*. المركز الديمقراطي العربي https://www.democraticac.de.

[2] بوشوشة، س. (2022). الانقسامات السياسية في ليبيا. *مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، 6(2).

[3] الزروق، أ. ر. (2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا. *مجلة مدارات سياسية*، (15)، 95-115.

[4] السبيطلي، م. (2017). الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية. *مجلة دراسات*، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات(25).

[5] عامر، ج. م. (2011). *المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

[6] خيري، ع. (2019). *التدخل الدولي في ليبيا*. منتدى السياسات العربية، وحدة الدراسات العربية السياسية.

[7] حسين، أ. ق. (2019). دور القوى الخارجية في العملية السياسية. *المركز العربي للأبحاث*، (36).

[8] حسني، ر. (2021). النظريات السياسية. *مجلة الأمن العام*، (12).

[9] الهادي، ع. (1998). *النظرية الاجتماعية*. منشورات دار أنجي.

[10] عبد الحفيظ، م. (2024). الأزمة الليبية في ضوء البعثة الأممية. *مجلة دراسات دولية*، (97).

[11] رمضان، م. (2023). أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، 20(1).

[12] همام، م. أ. (2023). تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي. *مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية*، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة السويس، (3)، 185-210.

ثانياً: المراجع الأجنبية

[13] Ali Omar Ali Alwrfali. (2026). The Impact of National Identity on Building the Modern State: Libya Post-2011 as a Case Study. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 627-642. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.150

[14] Faraj Ibrahim Ali Douma. (2026). Respecting Human Rights to Ensure Effective Transitional Justice: The Right to Victims' Compensation as a Model. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 217-225. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.201

[15] Rehab Ragab Morayef Younis. (2026). Socio-Economic Factors Leading to Administrative Corruption in Libya and Methods of Combating It: A Survey Study of Administrative Staff in the Education and Health Sectors in Tobruk. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 99-124. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.192

[16] Mahmoud Muhamad Maseud Eabdallah. (2026). Procedures of the Audit Bureau and Their Effectiveness Against Current Challenges in Libya. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 927-946. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.258

[17] Ezuldeen Abdulsalam Mohammed Ahmed. (2026). Socialization and Its Role in Combating Juvenile Delinquent Behaviors: A Field Study on a Sample of Families in Bani Walid Municipality. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 27-51. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.187

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[18] Slima swidek hamed swidek, & Ahmed Saleh Abdel Rahman. (2026). Civil Society Organizations and Their Role in Volunteer Work: The Libyan Red Crescent Society, Tobruk Branch as a Model. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 886-911. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.166
[19] Warda Abdullah Taher Abu Zandah, Sumaya Al-Hadi Mahmoud Al-Rashah, & Wafaa Mahmoud Ali Andisha. (2026). The Shadow Economy and Economic Growth in Developing Countries: An Analysis of its Implications for Gross Domestic Product with an Application to the Libyan Case (2014–2025). Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(2), 580-602. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020241
[20] Fatma Mohammed Jhima. (2026). The Joinder of the Request to Suspend the Implementation of an Administrative Decision with the Annulment Action (In Light of Libyan Law). Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 614-626. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.146

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).